# ANNEX (EXECUTIVE SUMMARY IN ARABIC[50])

# تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم من البنك الدولي إلى لجنة الارتباط الخاصة

(نُشر هذا الملخص التنفيذي في الأصل باللغة الإنجليزية. في حالة وجود اختلافات ، فإن اللغة الأصلية (الإنجليزية) هي التي تحكم).

## ملخص تنفيذي

**1. شهد الاقتصاد الفلسطيني تباطؤاً خلال الأشهر الأولى من عام 2023.** وتشير البيانات الأولية للربع الأول من عام 2023 إلى أن النمو تباطأ إلى نسبة 3.1%، وذلك على أساس سنوي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التراجع الذي حصل في مرحلة ما بعد التعافي من جائحة كورونا. وبالتزامن مع ذلك، تُواصل الحكومة الإسرائيلية فرض قيود لإعاقة النشاط الاقتصادي، ولا سيما في غزة، حيث شهد الاقتصاد انكماشاً بنسبة 2.6% خلال الربع الأول من عام 2023. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التدهور في القطاع الزراعي والحُرجي وصيد الأسماك، والذي انكمش بنسبة 30%، وذلك بعد قرار الحكومة الإسرائيلية تقييد بيع أسماك غزة في الضفة الغربية، وذلك في آب من العام 2022[51]. من ناحية أخرى، حقق الاقتصاد نمواً في الضفة الغربية بنسبة 4.3% على أساس سنوي وذلك في الربع الأول من عام 2023، ويرجع ذلك إلى التوسع المستمر في الاستهلاك الخاص والذي بدوره دعم نمو تجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

**2. لا يزال السياق الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة محاطًا بمخاطر متزايدة.** وما لم يحدث تغيير جوهري في الوضع السياساتي،

[50] This Executive Summary in Arabic is offered merely as a convenience version. The original Executive Summary is produced in English at the beginning of this report. In the event of discrepancies or errors, the original language will rule.

[51] وفقًا لمنظمة «مسلك» غير الحكومية الإسرائيلية، فقد فرضت الحكومة الإسرائيلية حظرًا تامًا على بيع الأسماك من غزة في الضفة الغربية خلال آب من عام 2022، وذلك بعد ضبط شاحنة تنقل أسماكًا من غزة إلى إسرائيل. وبعد عدة أسابيع، تم تحديد حصة قدرها 40 طنًا شهريًا، ثم تم زيادتها إلى 80 طنًا شهريًا خلال شباط من العام 2023 – بما يزيد قليلاً عن نصف المتوسط الشهري البالغ 150 طنًا قبل الحظر الأولي. https://gisha.org/en/israel-continues-to-restrict-sale-of-fish-from-gaza-10-months-on/.

فإن الاقتصاد سيواجه مزيجاً من التباطؤ في النمو إضافة إلى معدلات مرتفعة من الفقر. ووفقًا لسيناريو خط الأساس، فمن المتوقع أيضاً أن يواجه الاقتصاد الفلسطيني مزيداً من الضعف في ظل نظام متعدد المستويات من القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الوصول والتجارة في الضفة الغربية، إلى جانب الحصار شبه الكامل على قطاع غزة. وعليه، فإن هذه القيود ستستمر في إعاقة النشاط الاقتصادي وتثبيط تنمية القطاع الخاص؛ مما يمنع الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلى الأداء المحتمل . وفي ظل هذه الافتراضات، من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 3% على المدى المتوسط. من جانب آخر، ونظراً للنمو السكاني ا، فمن المتوقع أن يتباطأ الدخل الحقيقي للفرد في أحسن الأحوال. علاوة على ذلك، لا تزال المخاطر مرتفعة. إذ إن أي تصعيد في الحرب الروسية في أوكرانيا سيؤدي إلى زيادة الضغط على سلاسل التوريد العالمية وكذلك زيادة الضغط على أسعار الغذاء والطاقة، مما يؤدي إلى إبطاء نمو الاقتصاد الفلسطيني. في غضون ذلك، قد يؤدي تجدد الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وزيادة تقييد وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي. فضلاً عن أن السلطة الفلسطينية لديها نطاق مالي محدود لمواجهة مثل هذه الصدمات، وبالتالي فإن حالة انعدام اليقين على الجبهة السياسية في إسرائيل يمكن أن يساهم في تفاقم مخاطر الاقتصاد f you لكلي وكذلك المخاطر المالية التي تواجه الضفة الغربية وقطاع غزة.

**3. من المتوقع أن يزداد الوضع المالي للسلطة الفلسطينية سوءًا مع تقدم العام 2023، حيث تصبح خيارات إعادة التمويل محدودة أكثر فأكثر، مما يزيد من المخاطر المتعلقة بالاستدامة المالية بشكل مثير للقلق.** وعلى الرغم من أن أداء الإيرادات العامة جيد ومن المتوقع أن ينمو إلى نسبة تتراوح 6% إلى ٪23.7 من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بفضل جهود الاصلاحات الضريبية المتزايدة والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية، إلا أن التقديرات تشير في المقابل إلى أن النفقات سترتفع بحوالي ٪2.4 لتصل إلى ٪26.5 من إجمالي الناتج المحلي. هذه الزيادة سببها التنفيذ الجزئي للاتفاقيات الأخيرة التي تم التوصل لها مع النقابات العمالية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في فاتورة الأجور. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يبلغ العجز الإجمالي (قبل المنح) إلى 561 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.8% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن العجز يمكن أن يصل إلى 817 مليون دولار أو ما نسبته 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بما يشمل الاقتطاعات الإسرائيلية من عائدات المقاصة، ومع ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي التدفق في المساعدات الوافدة إلى تضييق العجز جزئياً ليصل إلى 493 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، حيث متوقع أن يصل ما مجموعه 324 مليون دولار أمريكي دعم للميزانية وتمويل التنمية. من ناحية أخرى، فإذا ما أدت ضغوط النقابات، وخاصة نقابة المعلمين، إلى التنفيذ الكامل لاتفاقيات العمل بحلول سبتمبر 2023، فإن هذا من شأنه أن يتسبب في زيادة العجز إلى 533 مليون دولار أمريكي. وفي ظل غياب تغيير واضح في المشهد السياسي، فمن المتوقع أن يدور عجز المالية العامة حول ٪2.5 من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط ، لكن خيارات التمويل ستصبح محدودة بشكل متزايد. كما أن التمويل من البنوك المحلية لم يعد قابلاً للاستمرار، مما أدى إلى اللجوء إلى تمويل العجز من خلال تراكم المتأخرات للقطاع الخاص والموظفين العموميين وصندوق المعاشات التقاعدية. ولكن تراكم هذه المتأخرات مع مرور الوقت سيشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار الكلي للمالية العامة، لأنه يقلل من السيولة في السوق، كما يمكن أن يلقي ذلك بظلاله على القطاع المصرفي.

**4. يعتبر تحقيق الاستدامة المالية أولوية قصوى: وهذا يتطلب أسساً قوية للاقتصاد الكلي، علماً أن جهود الإصلاح التي تبذلها السلطة الفلسطينية لإرساء دعائم هذه الأسس ضرورية ولكنها وحدها غير كافية.** إن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى مواصلة جهودها لتقليل العجز المالي بشكل كبير من خلال القيام بهكذا إصلاحات، وهي تستطيع ذلك، إلى جانب تنفيذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال بما يفضي إلى المساهمة في توسع أعمال القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن التحليل الشامل الذي أجراه البنك الدولي ومؤسسات التنمية الأخرى يكشف بوضوح أن بعض العوائق الرئيسية أمام تحقيق النمو وتنمية القطاع الخاص[52] مرتبط بالقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الحركة والنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، وذلك إلى جانب الحصار شبه الكامل على غزة. وعلى الرغم من الحوار المكثف بين جميع الأطراف حول هذه القضايا، إلا أن ثمة قصوراً في اتخاذ إجراء عملي بشأنها، وإلى أن يتم التعامل مع هذه القضايا بشكل فعال، فإن الاقتصاد الفلسطيني سيستمر في العمل دون إمكاناته وفاعليته الكاملة.

**5. إن تعاون الحكومة الإسرائيلية يبقى أمرًا حاسمًا لتحسين الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلى إمكاناته الكاملة.** فعلى سبيل المثال، تنص الاتفاقية المؤقتة لعام 1995 على أنه من المتوقع أن تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بجمع الإيرادات من الشركات الإسرائيلية العاملة في المنطقة (ج) وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية[53]. ولكن على أرض الواقع، يتم جمع هذه الأموال من قبل الحكومة الإسرائيلية، إلا أنه لم يتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية حتى الآن. وعليه يجب أن تعمل الحكومة الإسرائيلية أيضًا مع السلطة الفلسطينية لتنفيذ إجراءات مؤسسية للحد بشكل مستدام من التسرب المالي من عائدات المقاصة، وهو أمر

[52] لورنس، ت.ب.، ونصر الدين (2017). آفاق النمو وفرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة تحليلية للتوازن العام (باللغة الإنجليزية). واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. http://documents.worldbank.org/curated/en/952571511351839375/Prospects-for-growth-and-jobs-in-the-Palestinian-economy-a-general-equilibrium-analysis

[53] انظر الملحق الثالث، الملحق الأول، المادة 8 ، الفقرة 2 (أ) ، 2 (ب) والمادة 18 ، الفقرة (4) من الاتفاقية المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن العاصمة 28 سبتمبر 1995 ( الاتفاقية المؤقتة) يمكن الوصول إليها هنا: https://www.gov.il/en/Departments/General/the-israeli-palestinian-interim-agreement-annex-iii

حيوي لتعزيز الموارد المالية للسلطة الفلسطينية. ويمكن للتوصيات التالية (المفصلة في صفحة 11–12) أن تساعد في تحقيق هذه الأهداف بما يسهم في الوصول إلى نتائج مفيدة للطرفين:

أ. التطبيق الكامل للنظام الإلكتروني لتسوية وتخليص ضريبة القيمة المضافة.

ب. نقل المسؤوليات الجمركية إلى السلطة الفلسطينية وإنشاء مستودعات جمركية فلسطينية.

ج. تحويل جميع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التجارة بين إسرائيل وغزة إلى السلطة الفلسطينية.

د. تحقيق قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالاقتطاعات من إيرادات المقاصة.

هـ. إعادة التفاوض بشأن الرسوم التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على تخليص الواردات الفلسطينية.

و. إعفاء واردات الوقود للسلطة الفلسطينية من الضرائب.

ز. تحديد رسوم المغادرة التي يتم تحصيلها عند جسر اللنبي بشكل تعاوني، وتخصيص الإيرادات الناتجة وفقًا للحصص المحددة في بروتوكول باريس.

**6. وعلى نحو مماثل، فإن دعم المانحين هو عامل لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح أجندة الإصلاح للسلطة الفلسطينية، وخاصة على المدى القصير والمتوسط. فعلى الرغم من الاتفاق الواسع على هذا الأمر، إلا أنه لا يلوح في الأفق مؤشرات على زيادة تدفق هذه المساعدات.** ويمكن القول أنه من أجل منع التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية، فإن على السلطة الفلسطينية أولاً أن تتبنى نهجاً تدريجياً في إصلاح عملية إدارة الإيرادات والنفقات. لاسيما وأن جهود الضبط المالي المستمرة ما زالت عرضة للصدمات الخارجية، وعليه، فإن النجاح في هذا السياق يعتمد أيضًا على المناخ السياسي، وكذلك على تعاون الحكومة الإسرائيلية. وفي هذا السياق، يبقى من الأهمية بمكان المضي قدماً في مسار الضبط المالي على نحو سلس، وكذلك العمل على تخفيف حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي. فهذان الأمران يجب أن يبقيا على رأس جدول الأعمال. كما أن الحصول على دعم كافٍ للميزانية، على أن يكون دعماً يمكن التنبؤ به، يبقى أيضاً عنصرًا محوريًا ولا غنى عنه لتحقيق النجاح. أما على المدى المتوسط، فلا بد من إعادة توجيه مساعدات المانحين نحو مشاريع التنمية التي تحفز النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تنفيذ المزيد من الإصلاحات في إدارة المالية العامة واتخاذ تدابير حوكمة شاملة إلى جذب موارد إضافية من المانحين. وفي حين أن المناقشات الجارية مع المجتمع الدولي لزيادة المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية هي مناقشات واعدة، إلا أن تجسيدها النهائي بصورة عملية لا يزال أمراً غير مؤكد.

**7. إن التطور الإيجابي الأخير هو التراجع التدريجي لانكشاف القطاع المصرفي الفلسطيني المباشر للقطاع العام. ولكن في الوقت نفسه، لا يزال هذا الانكشاف كبيراً بشكل عام سواء كان انكشافاً مباشراً أو غير مباشر. الأمر الذي يستدعي استمرار المراقبة من قبل السلطات.** وقد زادت السلطة الفلسطينية بشكل متكرر من اقتراضها من البنوك المحلية، لاسيما في أوقات الضغط المالي، متجاوزة في بعض الأحيان حدود انكشاف القطاع العام التي وضعتها سلطة النقد الفلسطينية. وبعد عدة سنوات ظل فيها الاقتراض السنوي للسلطة الفلسطينية مستقرًا على نطاق واسع عند حوالي 1.3–1.4 مليار دولار أمريكي، إلا أن انكشاف النظام المصرفي للقطاع العام ازداد بشكل كبير، حيث وصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي في كانون أول 2021. وبحلول يونيو 2023، انخفض اقتراض السلطة الفلسطينية إلى 2.3 مليار دولار أمريكي، وهو مستوى أقل بقليل من الحد الذي تفرضه سلطة النقد الفلسطينية، ولكن لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة[54]. وبالإضافة إلى الاقتراض المباشر من قبل السلطة الفلسطينية، فقد أسهمت كل من القروض المصرفية لموظفي القطاع العام، المدعومة كليًا أو جزئيًا من رواتب السلطة الفلسطينية، في انكشاف غير مباشر للقطاع العام. حيث يبلغ حجم اقتراض السلطة الفلسطينية وموظفي القطاع العام معًا حوالي 4.2 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 37% من إجمالي ائتمان القطاع المصرفي.

**8. التقدم المحدود في تعزيز علاقات البنوك المُراسلة (CBRs) لايزال يهدد استقرار عمليات الدفع المالي عبر الحدود.** ففي السنوات الأخيرة، أشارت البنوك الإسرائيلية إلى خطط لتقليص أو إنهاء التعاملات المصرفية المعتمدة مع البنوك الفلسطينية، مشيرة إلى مخاوف بشأن احتمال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن الاضطرابات الخطيرة التي تحدث في العلاقات المصرفية المراسلة أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني. حيث تعتمد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير على إسرائيل كشريك تجاري أساسي لهما، وفي الغالب تعتمد اقتصاداتهما في مجال النقد على الشيكل الإسرائيلي[55]. وقد ثبت مراراً أن إعادة الشيكل من البنوك الفلسطينية إلى إسرائيل هي عملية شاقة، مما أدى إلى تراكم يقدر بنحو 4.5 مليار شيكل، وقد تمثل هذا التراكم في سيولة زائدة للشيكل في البنوك الفلسطينية، أي ما يعادل 6.4% من أصولها وذلك حتى نهاية سبتمبر 2022[56]. وللتخفيف من مخاطر الانقطاع الفوري للبنوك المركزية بين النظامين البنكيين (الفلسطيني والإسرائيلي)، فقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على حزمة تعويضات وحصانة مؤقتة للبنوك الإسرائيلية المتعاملة مع البنوك الفلسطينية في عام 2017. حيث تم تمديد هذا الترتيب عدة مرات، كان آخرها حتى آذار (مارس) 2024. من جانب آخر، تسعى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية جاهدتين إلى إنشاء إطار عمل أكثر

---

54 كانت جائحة كوفيد19- أحد العوامل العديدة التي أدت إلى زيادة اقتراض السلطة الفلسطينية خلال عام 2021.

55 تقدر قيمة عمليات الدفع بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة بأكثر من 44 مليار شيكل في السنة.

56 يتعين على البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة إدارة مبالغ كبيرة من النقد الفائض بسبب القيود المفروضة على كمية النقد التي يمكن شحنها إلى إسرائيل.

استقرارًا للمدفوعات المالية التي تتم عبر الحدود. ومع ذلك، فقد كان التقدم في هذه المساعي محدودًا بسبب العديد من الخلافات التي لم يتم حلها، بما في ذلك التشريعات الإسرائيلية المقترحة، وكذلك أن عملية التحقق أو العناية التي بموجبها تقوم المصارف الإسرائيلية بتقييم نظيراتها الفلسطينية لا تزال معلقة.

**9. يقدم هذا التقرير أيضًا فصلاً يركز على النظام الصحي الفلسطيني. ويُظهر التحليل المقدم في التقرير أن القيود على الموارد الكبيرة تعيق قدرة النظام الصحي على التعامل مع العبء المتزايد للأمراض غير المعدية (NCDs).** إن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية مثل السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وأمراض الكلى من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكلفة الخدمات الصحية بين السكان الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يقيد الاحتلال الإسرائيلي بالأضافه إلى السياق المالي الكلي الأوسع قدرة النظام الصحي الفلسطيني على تقديم الخدمات، وذلك عن طريق الحد من الاستثمارات في المرافق والبنية التحتية والحد من حركة الأشخاص والسلع. ونتيجة لذلك، تظهر مشكلة نفاد الأدوية، ولا سيما في غزة. وقد قامت، مؤخراً، بعثة رسمية مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى غزة[57]، بمراقبة الأوضاع الحرجة للمستشفيات في القطاع، وعلى وجه الخصوص التحديات التي يواجهها مرضى السرطان، ولا سيما فيما يتعلق بمدى توفر العلاج المحلي، وكذلك الحصول على تصاريح السفر خارج غزة في الوقت المناسب. ويمكن القول إن هذه العقبات غالباً ما تجعل من المستحيل توفير رعاية صحية كافية و / أوتوفيرها في الوقت المناسب، مما يؤدي في العديد من الحالات إلى تدهور خطير في الظروف الصحية – أو إلى وفاة المرضى بشكل كبيرأيضاً. والأهم من ذلك، أن متوسط توافر الأدوية الأساسية في السنوات الأخيرة في غزة بلغ %55 فقط، مقارنة بـ %90 في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي ظروف العمل غير المواتية والأجور المنخفضة إلى تفاقم القيود التي تواجه الموارد البشرية. وأخيراً وليس آخراً فيما يتعلق بهذه التحديات، يؤثر الصرع المسلح المتكرر بشكل مباشر على تقديم الخدمات الصحية: فبين عامي 2019 و 2021، تعرضت 151 منشأة صحية إلى 563 هجوماً، كما وجرح 463 من العاملين في القطاع الصحي.

**10. يجري تحويل العديد من المرضى إلى مستشفيات لا تديرها وزارة الصحة الفلسطينية، مما يؤدي إلى زيادة النفقات الصحية الامر الذي يزيد تفاقم الوضع المالي.** إن الأمراض غير المعدية تتطلب علاجًا مستدامًا وإمكانية للوصول المستمر إلى الرعاية الوقائية والعلاجية وكذلك الرعاية التلطيفية (هي الرعاية الهادفة إلى التخفيف من معاناة المصابين بالأمراض وتسكين آلامهم)، وهي أشكال من الرعاية لا يستطيع نظام الصحة العامة الفلسطيني تقديمها. ومنذ عام 2015، تم تحويل ما يقرب من 90،000 حالة سنويًا (%23 من غزة و %73 من الضفة الغربية) من المرافق الصحية العامة إلى المستشفيات الخاصة أو التي تديرها المنظمات غير الحكومية في القدس الشرقية أو الضفة الغربية أو غزة أو إسرائيل، وقد بلغ المعدل الإجمالي للنفقات المترتبة على هذه الحوالات سنوياً حوالي 850 مليون شيكل إسرائيلي (ما يقرب من 250 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يعادل ثلث النفقات الصحية السنوية في وزارة الصحة أو ما يقرب من %1.3 من الناتج المحلي الإجمالي (2022)، يضاف إليها أكثر من 345 مليون دولار أمريكي من المتأخرات المتراكمة لصالح المستشفيات مقابل الخدمات. وبين عامي 2020 و 2022، كانت هناك ثلاثة حالات مرضيه تمثل النسبة الأعلى لهذه الحوالات الطبية الخارجية، وهي 1. السرطان و2.أمراض القلب والأوعية الدموية و3.أمراض المسالك البولية. وتمثل هذه الشروط الطبية في مجموعها ما يقدر بـ%60 من جميع نفقات الحوالات الطبية.[58]

**11. يجب على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية التنسيق بشكل أكثر فاعلية لضمان الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، وتقليل العبء المالي المترتب على الرعاية الصحية، وتعزيز النظام الصحي الفلسطيني.** ويمكن القول إن القيود الكبيرة تحد من الحصول في الوقت المناسب على الحوالات الطبية عالية الجودة، كما أن الإنفاق الحالي للسلطة الفلسطينية على هذه الخدمات غير مستدام. وفي هذا التقرير، يصف الفصل الأساسي على نحو موسع ومفصل القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات الصحية، وكذلك أدوار ومسؤوليات كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية (المبحث 1 من الفصل 2) ، كما ويحلل الآثار المالية للحوالات الطبية الخارجية (المبحث 2 من الفصل 2) ، ويقدم بعض التوصيات في مجال السياسات ذات الصلة، وهي توصيات قابلة للتنفيذ من جميع الأطراف المعنية، وذلك من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة، والتي تم تلخيصها أيضًا في الجدول أدناه.

---

57 تمت المهمة في أغسطس 2023 ، وتضمنت زيارات إلى المستشفيات المحلية والمدارس وممثلي القطاع الخاص.

58 جميع البيانات المتعلقة بحجم الحوالات ونفقاتها في هذا الفصل، ما لم يُذكر خلاف ذلك، مأخوذة من الحوالات الطبية لشهر يناير 2020 - أكتوبر 2022 باستخدام بيانات الحوالات الإلكترونية التي تم الحصول عليها من وزارة الصحة الفلسطينية. وقد أجرى البنك الدولي هذا التحليل في عام 2023 كجزء من مراجعة النفقات العامة المتوقعة.

| الهدف | السلطات الإسرائيلية | السلطات الفلسطينية | الحكومة الإسرائيلية+ السلطة الفلسطينية+ أصحاب العلاقة |
|---|---|---|---|
| **تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة** | استحداث عملية سريعة ومحددة زمنياً وممنهجة وشفافة لمنح تصاريح التنقل للمرضى الفلسطينيين ومرافقيهم.<br><br>تقديم تصاريح دخول متعددة للمرضى المصابين بأمراض مزمنة.<br><br>تعزيز الحماية المادية للطواقم والمرافق الطبية.<br><br>تسهيل دخول الأدوية الأساسية والمعدات الطبية والمعدات الاحتياطية وغيرها من المستلزمات الطبية، وخاصة إلى غزة. | تحديد مسارات رعاية المرضى والمبادئ التوجيهية السريرية للحوالات الطبية بوضوح، وخاصة للمستشفيات الإسرائيلية.<br><br>تطوير قدرة وحدة شراء الخدمات فيما يخص إدارة ومراجعة وضع الحوالات، ومواصلة تبسيط إجراءات الحوالات الطبية الخارجية. | إنشاء هيئة تنسيق لتعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في الوقت المناسب عن طريق تقليل الإجراءات التي من شأنها تأخير استصدار التصاريح ورفضها.<br><br>تعزيز نُظُم المعلومات وأنظمة الإبلاغ، من أجل جمع بيانات مفصلة عن المرضى، والإجراءات ذات الصلة، وكذلك جمع البيانات الخاصة بالحوالات، ودمج ذلك كله في أنظمة المعلومات الحالية لدى جميع المستشفيات المستقبلة، بما في ذلك تلك الموجودة في إسرائيل. |
| **تعزيز الاستدامة المالية للنظام الصحي** | تحسين الإبلاغ عن تكاليف الوحدة، وإجمالي النفقات، وخصومات التخليص مقابل العلاج من خلال الحوالات الطبية في المستشفيات الإسرائيلية، وتحديد فرص خفض الأسعار.<br><br>مواءمة معدلات السداد التي تقدمها منظمة الصيانة الصحية[1] الإسرائيلية لمستشفيات القدس الشرقية مع تلك الخاصة بالمستشفيات الإسرائيلية المماثلة. | صياغة خطة استثمارية لخفض النفقات من خلال تعزيز الرعاية الأولية وتطوير إمكانية المشافي في كل مرافق وزارة الصحة الفلسطينية، وذلك ضمن الاستثمارات التي سيتم تمويلها من قبل السلطة الفلسطينية وشركائها في التنمية.<br><br>إنهاء المفاوضات الخاصة بالتعاقد مع جميع المستشفيات التي تتلقى الحوالات الطبية، وتضمين أحكام لمعالجة المتأخرات السابقة.<br><br>إجراء تقدير تفصيلي لتكاليف الرعاية للحالات التي تحظى بالأولوية، وذلك للانتقال من نظام قائم على الإجراء الإداري إلى نظام دفع خاص بالمزود أو مقدم الخدمة على أساس الحالة، وتعزيز ترتيبات الشراء، من أجل تحسين التكاليف من خلال وفورات الحجم (التوفير بسبب حجم التوريدات الكبير). | ضمان استدامة تقديم الخدمات في مستشفيات القدس الشرقية.<br><br>التفاوض على العقود التي تنص على تكاليف الخدمات المقدمة في المستشفيات الإسرائيلية، ومواءمة هذه التكاليف مع تكاليف تقديم الخدمات في مستشفيات القدس الشرقية ومستشفيات الضفة الغربية. |

[1] منظمة الصيانة الصحية هي مجموعة تأمين طبي تقدم خدمات صحية مقابل رسوم سنوية ثابتة.